

ارتفاع مبيعات التجزئة يدعم تعافي الاقتصاد الصيني

وافادت شركة "أكسفورد إيكونوميكس" للبحوث أن تعافي الصين "في وضع ثابت على نحو معقول وسيواصل في الفصل الرابع" من العام. كذلك، بقي نمو الإنتاج الصناعي في أكتوبر على حاله مقارنة بالشهر السابق لكنه وصل الارتفاع بشكل أكبر من المتوقع ليبلغ 6.9 في المئة. وأشار كبير خبراء اقتصاد منطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى "آي.آتش. أس ماركييت" راجيف بيزواس، إلى أن التعافي القوي في الصادرات قد يكون ساعد الإنتاج الصناعي، مضيفاً احتمال تسجيل تحسن كذلك قبل عيد الميلاد.

4.3

في المئة نسبة ارتفاع مبيعات التجزئة خلال أكتوبر بفضل سياسات هادفة لدعم الإنفاق

في الأثناء، تراجع معدل البطالة في المدن، وهو رقم يشكل مصدر رئيسياً للقلق مع انخراط عدد كبير من الخريجين في سوق العمل هذه السنة بعد الوفاء إلى 5.3 في المئة في أكتوبر. وأضاف مكتب الإحصاء أنه تم استحداث أكثر من عشرة ملايين فرصة عمل في المدن هذه السنة، ما يحقق هدف الصين السنوي قبل موعده، على الرغم من أن المحللين حذروا من أن أعداد العاطلين عن العمل الحقيقية قد تكون أعلى من تلك المسجلة رسمياً.

شراكة مصرية ألمانية لتمويل المشاريع التنموية

وتسعى الشركة الألمانية إلى توسيع نطاق عملها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، عبر القاهرة، وبيع رأس المال المبدئي للكيان الجديد نحو 300 مليون دولار. كما أعلنت شركة الأهلي كابيتال، الذراع الاستثمارية للبنك الأهلي، أكبر البنوك في مصر، عن تأسيس شركة للرعاية الطبية مع مستثمرين إماراتيين باستثمارات تبلغ 150 مليون دولار.

وتجهز مؤسسة "سي.دي.سي" للاستثمار المباشر، وهي مملوكة بالكامل للحكومة البريطانية، لتنفيذ أولى صفقاتها المباشرة بالسوق المصرية من خلال رصد استثمارات تقوق 100 مليون دولار لإتمام صفقة استحواذ في القطاع الصحي.

وشرعت القاهرة قانوناً للتأمين الطبي الشامل يسمح للمواطنين بالحصول على خدمات الرعاية الطبية في مستشفيات القطاع الخاص، ويتم تطبيقه على جميع محافظات البلاد تدريجياً، الأمر الذي يفتح آفاقاً كبيرة للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع. ويصل عدد سكان البلاد إلى نحو 105 ملايين نسمة، بينما لا يزيد عدد المستشفيات فيها عن ألفي مستشفى، ما يجعل السوق المصرية في مرمى فوائض رؤوس الأموال التي تبحث عن أفضل عوائد.



القاهرة وجهة استثمارية

● بكين - واصلت مبيعات التجزئة في الصين تعافياً بشكل عام في أكتوبر، وفق ما أظهرت بيانات رسمية الإثنى، بفضل عطلة وطنية وسياسات هادفة لدعم الإنفاق.

وعلى الرغم من أن الصين نجحت بدرجة كبيرة في السيطرة على تفشي فيروس كورونا المستجد، إلا أن تعافي مستويات الإنفاق كان أبطأ في وقت لا يزال العالم يحاول التعامل مع تداعيات الوباء.

وارتفعت مبيعات التجزئة في ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بنسبة 4.3 في المئة الشهر الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وفق ما أفاد المكتب الوطني للإحصاء في بكين، الإثنى. وقال المتحدث باسم المكتب فولينغوي في إيجاز صحفي، إن الوباء "سدد ضربة ثانية لدول" بينها الولايات المتحدة وأخرى في أوروبا وإن التعافي العالمي "تأخر بشكل إضافي" نتيجة ذلك.

وأضاف أن "الاقتصاد المحلي لا يزال في مرحلة التعافي ويجب السيطرة على عدة تحديات قبل تحقيق التعافي الكامل". وبينما تعد الأرقام المرتبطة بقطاع التجزئة أقل من نسبة خمسة في المئة التي توقعها محللون استطلعت وكالة "بلومبيرغ" آراءهم، إلا أنها تواصل الصعود في وقت بدأ المستهلكون بشكل تدريجي الإنفاق مجدداً، خصوصاً بالترافق مع عطلة وطنية صينية مرت في أكتوبر.

وكان نمو العائدات من قطاع خدمات المطاعم إيجابياً للمرة الأولى هذا العام، بحسب المكتب الوطني للإحصاء.

أوبك+ أمام خيارات صعبة لضبط سوق النفط

ضعف الامتثال وتباين وجهات النظر حول زيادة الإمدادات أو خفضها



تحديات كبيرة على طاولة أوبك

ويشهد إنتاج ليبيا ارتفاعاً منذ إنهاء النزاعات على منشآت تصدير النفط الذي ظل متوقفاً لثمانية أشهر. ويظهر المسح أن الإنتاج زاد 250 ألف برميل يومياً في أكتوبر، وهو معدل أسرع من توقعه بعض المحللين والمسؤولين في أوبك.

وجاءت ثاني أكبر زيادة من العراق، الذي رفع الصادرات من موائى الجنوب، لكن نسبة الالتزام ظلت حوالي 100 في المئة، وهو ما يفوق ما حققه العراق في اتفاقات سابقة لتحالف أوبك+.

ووفقاً للمسح، أبطت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، الإنتاج مستقرًا، وكذلك الكويت.

ولم يطرأ تغير يذكر على معروض إيران، المستنفذة هي الأخرى من تخفيضات أوبك، بعد زيادة في سبتمبر رغم العقوبات الأميركية، لكن الصادرات تراجعت تراجعاً طفيفاً في أكتوبر.

وعلى صعيد أعضاء أوبك الذين خفضوا الإنتاج، جاء أكبر خفض من الإمارات، التي كانت تضح فوق حصتها في أغسطس. وقالت مصادر بالقطاع إن الخفض يئى بان الإمارات ما زالت تعوض عن زيادة أغسطس.

وتراجعت كذلك إمدادات فنزويلا، عضو أوبك الثالث المعفي من تخفيضات المعروض.

ولكن مصادر في قطاع النفط وفي أوبك قالت إن دولة الإمارات العربية والكويت والعراق تناقش ما إذا كان يجب تمديد تخفيضات إنتاج النفط الحالية إلى 2021، في وقت تواجه فيه تلك الدول صعوبات في الالتزام بالتخفيضات المتفق عليها.

ويزيد هذا التردد المحتمل من إمكانية مراجعة مستويات الإنتاج المستهدفة عندما تجتمع منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك) في نوفمبر لاتخاذ قرار بشأن سياسات الإنتاج قد يتسبب أيضاً في المزيد من الانقسامات داخل مجموعة أوبك+ التي تضم حلفاء للمنظمة، وهو ما يعقد جهود إعادة التوازن إلى السوق وسط طلب عالمي ضعيف.

ويرصد مسح أوبك المعروض الذي تتلقاه السوق من واقع بيانات الشحن المقدمة من مصادر خارجية وبيانات التدفقات على "رفينيتيف أكون" ومعلومات من متبعي الناقلات مثل "بترو - لوجستكس" و"كبلر" ومعلومات من مصادر بشركات النفط وأوبك واستشاريين.

غرب تكساس الوسيط 63 سنتاً أو 1.6 في المئة ليسجل 40.76 دولار للبرميل. وقال هوي لى، الاقتصادي في أو.سي.بي.سي، "الأرقام الصينية تعطي مبرراً أساسياً لاستمرار أسعار النفط عند هذه المستويات".

وارتفع كلا العقدين أكثر من ثمانية في المئة الأسبوع الماضي وسط أمال حيال لقاح لمرض كوفيد - 19 وأن تبقى منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك) وحلفاؤها، ومن بينهم روسيا، على الإنتاج منخفضاً العام القادم لدعم الأسعار.

من المقرر أن ترفع أوبك+ الإنتاج في يناير بواقع مليوني برميل يومياً لتخفيف التخفيضات

وكانت الموجة الوبائية الثانية قد وضعت منظمة أوبك تحت ضغوط فائض المعروض والخفض معاً، ما عسر معادلة ضبط توازن السوق في ظل إغلاق الاقتصادات والمعاكس من العراق وليبيا اللذين ضاعفا الصادرات في تحد جديد يربك جهود ترتيب فوضى النفط.

ووفقاً لنتائج مسح أجرته رويترز، ارتفع إنتاج نط أوبك للشهر الرابع في أكتوبر، وذلك بفعل إعادة تشغيل المزيد من المنشآت اللببية وزيادة الصادرات العراقية، مما أبطأ أثر الالتزام الكامل من سائر الأعضاء باتفاق خفض المعروض الذي تقوده المنظمة.

وبحسب المسح، ضخّت منظمة البلدان المصدرة للبتترول المؤلفة من 13 عضواً 24.59 مليون برميل يومياً في المتوسط على مدار شهر أكتوبر، بزيادة 210 آلاف برميل يومياً عن سبتمبر وفي تعزيز جديد من أدنى مستوى في ثلاثة عقود المسجل في يونيو. وتراجع أسعار النفط تحت وطأة زيادة في معروض أوبك وضربة جديدة للطلب بسبب تنامي الإصابات بفيروس كورونا، ليقتصد الخام ثمانية في المئة في أكتوبر مقرباً من حوالي 37 دولاراً للبرميل. ويقول بعض المحللين إن هذا الانخفاض يضغط على أوبك وحلفائها في ما يعرف بمجموعة أوبك+، لتأجيل زيادة المعروض المقررة في يناير 2021.

بدأت منظمة البلدان المصدرة للبتترول وحلفاؤها (أوبك+) اجتماعات ليحث اتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم سوق النفط في وقت تواصل فيه الموجة الثانية من الوباء الضغط على الطلب والأسعار، حيث تختلف مقاربات الدول بين مؤيد ورافض لتمديد الخفض أو تعميقه أو رفعه تدريجياً في وقت تبدو فيه مؤشرات السوق أقل حدة مع بدء تطوير لقاح مضاد للفيروس.

● لندن - بحثت منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك+) وحلفاؤها الإثنى للالتزام بتخفيضات إنتاج النفط التي تم التعهد بها، واتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم السوق.

وكان من المقرر أن ترفع أوبك وحلفاء بقيادة روسيا، في إطار ما يعرف بأوبك+، الإنتاج مليوني برميل يومياً في يناير في إطار تخفيف تدريجي لتخفيضات غير مسبوق للإمدادات. وفي ظل نزول الأسعار، تبحث أوبك+ تأجيل الزيادة أو حتى تعميق الخفض.

وقالت مصادر بأوبك+ إن خيار إبقاء تخفيضات الإمدادات الحالية البالغة 7.7 مليون برميل يومياً لثلاثة أو ستة أشهر أخرى يحظى بدعم بين أعضاء أوبك+، وذلك عوضاً عن تقليصها إلى 5.7 مليون برميل في يناير كما هو مقرر حالياً.

وقال مصدر بأوبك+ "المنافسة في هذا الصدد ممكنة"، مشيراً إلى "ضعف الطلب وزيادة الإنتاج الليبي".

وتجمعت أوبك+ بالكامل في 30 نوفمبر وأول ديسمبر لتقرير سياستها.

وبلغ الامتثال لتخفيضات في أكتوبر مستوى قويا عند 101 في المئة. وجرى تداول النفط الإثنى عند أقل من 44 دولاراً للبرميل، إذ يتدعم في الجلسات الأخيرة من أمال بشأن لقاح كوفيد - 19 والإسما في اتخاذ أوبك+ المزيد من التحركات.

وارتفعت أسعار النفط الإثنى فعلاً، معوضة بعض خسائر الجلسة السابقة بدعم الإمال في أن تبقى أوبك+ على قيود الإنتاج الحالية، مما طغى على بواغث القلق من تراجع الطلب على الوقود جراء تنامي الإصابات بفيروس كورونا وزيادة الإنتاج في ليبيا.

وتدعمت الأسعار التي تهيمن عليها أرقام تظهر انتعاش ثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم، الصين واليابان، وبيانات تفيد أن مصافي التكرير الصينية عاجلات المزيد من الخام على أساس يومي في أكتوبر.

وبطول الساعة 07:23 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يناير 54 سنتاً بما يعادل 1.3 في المئة لتصل إلى 43.32 دولار للبرميل، في حين زاد الخام الأميركي

● لندن - بحثت منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك+) وحلفاؤها الإثنى للالتزام بتخفيضات إنتاج النفط التي تم التعهد بها، واتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم السوق.

وكان من المقرر أن ترفع أوبك وحلفاء بقيادة روسيا، في إطار ما يعرف بأوبك+، الإنتاج مليوني برميل يومياً في يناير في إطار تخفيف تدريجي لتخفيضات غير مسبوق للإمدادات. وفي ظل نزول الأسعار، تبحث أوبك+ تأجيل الزيادة أو حتى تعميق الخفض.

وقالت مصادر بأوبك+ إن خيار إبقاء تخفيضات الإمدادات الحالية البالغة 7.7 مليون برميل يومياً لثلاثة أو ستة أشهر أخرى يحظى بدعم بين أعضاء أوبك+، وذلك عوضاً عن تقليصها إلى 5.7 مليون برميل في يناير كما هو مقرر حالياً.

وقال مصدر بأوبك+ "المنافسة في هذا الصدد ممكنة"، مشيراً إلى "ضعف الطلب وزيادة الإنتاج الليبي".

وتجمعت أوبك+ بالكامل في 30 نوفمبر وأول ديسمبر لتقرير سياستها.

وبلغ الامتثال لتخفيضات في أكتوبر مستوى قويا عند 101 في المئة. وجرى تداول النفط الإثنى عند أقل من 44 دولاراً للبرميل، إذ يتدعم في الجلسات الأخيرة من أمال بشأن لقاح كوفيد - 19 والإسما في اتخاذ أوبك+ المزيد من التحركات.

وارتفعت أسعار النفط الإثنى فعلاً، معوضة بعض خسائر الجلسة السابقة بدعم الإمال في أن تبقى أوبك+ على قيود الإنتاج الحالية، مما طغى على بواغث القلق من تراجع الطلب على الوقود جراء تنامي الإصابات بفيروس كورونا وزيادة الإنتاج في ليبيا.

وتدعمت الأسعار التي تهيمن عليها أرقام تظهر انتعاش ثاني وثالث أكبر اقتصادين في العالم، الصين واليابان، وبيانات تفيد أن مصافي التكرير الصينية عاجلات المزيد من الخام على أساس يومي في أكتوبر.

وبطول الساعة 07:23 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم يناير 54 سنتاً بما يعادل 1.3 في المئة لتصل إلى 43.32 دولار للبرميل، في حين زاد الخام الأميركي



هوي لى

الأرقام الصينية تبرر استمرار أسعار النفط عند هذه المستويات